

فدك في التاريخ

[155] أوجد التركة. فالمفهوم من جملة: أن الأنبياء يورثون، أنهم يحصلون على الأموال ويجعلونها تركة من بعدهم، وإذا نفي التورث عنهم، كان مدلول هذا النفي أنهم لا يهيؤون للأثر شرطه الأخير، ولا يسعون وراء الأموال لتركوها بعد وفاتهم لورثتهم. وإذن فليس معنى: أن الأنبياء لا يورثون، عدم التورث التشريعي، ونفي الحكم بالأثر، لأن الحكم بالأثر ليس توريثا حقيقيا، بل التورث الحقيقي تهية نفس التركة وهذا هو المنفي في الحديث. وعلى طراز آخر من البيان أن التورث الذي نفاه خاتم النبيين عن الأنبياء، إن كان هو التورث التشريعي، كان مفاد النفي إلغاء قانون الأثر من شرائع السماء، لأن توريثهم التشريعي لا يختص بورثتهم حتى يكون المنفي توريثهم خاصة. وإن كان هو التورث الحقيقي، بمعنى تهية الجو المناسب للأثر، سقطت العبارة عما أراد لها الصديق من معنى وكان معناها أن الأنبياء لا تركة لهم لتورث. 5 - وفي الرواية الاولى مهد الخليفة للحديث بقوله: (وا) ما ورث أبوك ديناراً ولا درهما (1)، وهذا التعبير واضح كل الوضوح في نفي التركة وعدم ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا من المال. فإذا صح للخليفة أن يستعمل تلك الجملة في هذا المعنى، فليصح أن تدل صيغة الحديث عليه أيضا ويكون هو المقصود منها. 6 - وإذا لاحظنا الأمثلة التي ذكرت في الرواية الثانية نجد فيها ما يعزز

(1) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد 16:

216.